واقعة في اوائل السور اخرزه عما وقع في سورة النمل
فانه بعض آية بالاتفاق حتى لو خاطبه تمنع
الاكفار في المغرب اكفره دعاه كافراً ومنه لا تكفر
اهل قبلتك واما لا تكفروا اهل قبلتكم بالتشديد
فغير ثابت رواية وان كان جائزاً لغة فعلى هذا
الاكفار اولى من التكفير الذي هو نسبته الى الكفر من الطرفين
والحاصل ان الاكفار اذا صح لم يقم في كل من الطرفين
شبهة قوية بالمعنى المذكور بحيث تخرج ذلك
الطرف من حد الوضوح الى حد الاشكال حتى يعد
صاحب كل منهما مؤولا عند الآخر وقد قامت فلا
اشكال وهذا التحقيق ما قال المحقق عضد الملة في شرح
مختصر ابن الحاجب واما المباحث المشتركة فهي انه
اي الكتاب هنا اسم للنظم الدال على المعنى لا
للنظم المجرد ولا للمعنى المجرد ولا للكلام بمعنى الصفة
القديمة القائمة بالملكوت ولا آفة لان شيئاً منها لا

يلائم

لا يلائم غرض الاصولي ولا المجموع النظم والمعنى لان كونه عربياً مكتوباً
في المصاحف منقولا نقلاً متواتراً ليس صفة للمجموع
والفهم الاعجاز يتعلق بالبلاغة ولا يوصف بها
الا اللفظ باعتبار افادته المعنى واما قول الشارح
انه اسم للنظم والمعنى جميعاً فلدفع التوهم انها شارح
قال ايضاح يجوز القراءة بالفارسية في الصلوة ان
القرآن عنده اسم للمعنى خاصة فانقيل القول بانه
اسم للنظم الدال على المعنى يدفعه انا نقول نعم
الا انه مشعر بعدم كون المعنى ركناً اصلياً فلا يلائم
غرض ابي حنيفة رح والمقصود توجيه كلامه بان
مذهبه انه اسم للنظم والمعنى جميعا لا للمعنى فقط
كما يتوهم من قوله لكن جعل المعنى ركناً اصلياً في الصلوة
خاصة واللفظ ركناً يحتمل السقوط رخصة اسقاط
كمسح الخف فانقيل ان كان المعنى قرآناً يلزم عدم
اعتبار النظم في القرآن وهو عنده على التحقيق او خبر
على التسامح وعدم صدق احدهما يخل النظم المنزل المنقول عنه